ما هي البنوك؟

مؤسسات تعمل وسيطا بين المدخرين والمقترضين فتساهم في تيسير أداء الاقتصاد

جين غوبات

إذا كنت تملك مبلغا من المال قدره ألف دولار ولست بحاجة إليه لمدة عام، مثلا، وكنت ترغب في كسب دخل من هذا المال حتى يحين ذلك الوقت؛ أو إذا كانت لديك رغبة في شراء مسكن وكنت بحاجة لاقتراض مبلغ قدره ١٠٠ ألف دولار على أن تقوم بسداده على مدار ٣٠ عاما؛ فإنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، أن يجد شخص بمفرده مقترضا محتملا يحتاج إلى ألف دولار بالتحديد لمدة عام واحد أو مقرضا يمكنه الاستغناء عن ١٠٠ ألف دولار لمدة ٣٠ عاما.

وهنا يأتي دور البنوك.

فرغم أن البنوك تباشر العديد من المهام، فإن دورها الرئيسي يتمثل في تلقي الأموال — أي الودائع — من الذين يملكون المال، وتجميعها، وإقراضها إلى من يحتاج إليها. والبنوك هي جهات الوساطة بين المودعين (الذين يقرضون البنوك) والمقترضين (الذين تقرضهم البنوك). وتُعرف المبالغ التي تدفعها البنوك عن الودائع وكذلك الدخل الذي تحصل عليه البنوك عن قروضها باسم الفائدة.

وقد يكون المودعون أفرادا وأسرا معيشية، أو شركات مالية وغير مالية، أو حكومات وطنية ومحلية. وكذلك الأمر بالنسبة للمقترضين. وقد تكون الودائع متاحة عند الطلب (كالحساب الجاري، مثلا) أو بقدر معين من القيود (كالمدخرات والودائع لأجل).

تقديم القروض

بينما قد يحتاج بعض المودعين لأموالهم في أي وقت، فإن الغالبية لا يحتاجون إليها. وهذا ما يسمح للبنوك باستخدام الودائع الأقصر أجلا في تقديم قروض أطول أجلا. وتنطوي هذه العملية على تحويل آجال الاستحقاق — أي تحويل الخصوم قصيرة الأجل (الودائع) إلى أصول طويلة الأجل (القروض). وتدفع البنوك للمودعين أقل مما تحصل عليه من المقترضين، ويشكل هذا الفرق الجزء الأكبر من دخل البنوك في معظم البلدان.

ويمكن للبنوك تكملة ودائعها التقليدية المستخدمة كمصدر للتمويل عن طريق الاقتراض المباشر في أسواق المال ورؤوس الأموال. كذلك يمكن للبنوك إصدار الأوراق المالية كالأوراق التجارية أو السندات؛ أو إقراض الأوراق المالية التي تملكها بالفعل إلى مؤسسات أخرى وبصفة مؤقتة مقابل الحصول على النقدية — وتُعرف هذه المعاملة غالبا باتفاق إعادة الشراء (repo). كذلك يمكن للبنوك أن تجمع القروض المسجلة في دفاترها في ورقة مالية تُباع في السوق (وتُعرف هذه العملية باسم تحويل السيولة والتوريق) من أجل الحصول على الأموال التي يمكنها إقراضها من جديد.

وقد يكون أهم دور للبنوك هو التوفيق بين الدائنين والمقترضين، إلا أن البنوك ضرورية أيضا لنظم الدفع المحلية والدولية — وتباشر بعملية خلق النقود.

ولا تقتصر حاجة الأفراد ودوائر الأعمال والحكومات على جهات لإيداع واقتراض الأموال، لكنها بحاجة أيضا إلى نقل الأموال من جهة إلى أخرى — على سبيل المثال، من المشترين إلى البائعين أو من أصحاب العمل إلى الموظفين أو من دافعي الضرائب إلى الحكومات. وهنا أيضا تضطلع البنوك بدور رئيسي. فهي تقوم بمعالجة المدفوعات، من أصغر الشيكات الشخصية إلى المدفوعات الإلكترونية ذات القيمة الضخمة بين البنوك. ونظام الدفع هو عبارة عن شبكة مركبة من البنوك المحلية والوطنية والدولية وغالبا ما تضم البنوك المركزية الحكومية وشركات المقاصة الخاصة التي تقوم بمضاهاة الديون فيما بين البنوك. وفي كثير من الحالات تتم معالجة المدفوعات بشكل فوري. ويشمل نظام الدفع كذلك بطاقات الائتمان وبطاقات السحب. ويشترط توافر نظام دفع جيد في أي اقتصاد عالي الكفاءة، كما أن أي عطل يصيب نظام المدفوعات سيؤدي على الأرجح إلى اضطراب التجارة — ومن ثم النمو الاقتصادي — بدرجة كبيرة.

عملية خلق النقود

تباشر البنوك أيضا عملية خلق النقود، وهي تقوم بهذه المهمة نظرا لأنه يتعين عليها الاحتفاظ بجانب من ودائعها كاحتياطيات — فلا تقرض كل ما لديها — سواء كانت احتياطيات نقدية أو في هيئة أوراق مالية يمكن تحويلها بسرعة إلى نقدية. ويتوقف مبلغ تلك الاحتياطيات على تقدير البنك لمدى احتياج مودعيه للنقدية وعلى الشروط التي تفرضها جهة التنظيم المصرفي، عادة البنك المركزي، وهو مؤسسة حكومية في قلب النظام النقدي والمصرفي في البلد المعني. وتحتفظ البنوك بهذه الاحتياطيات الإلزامية كودائع لدى البنوك المركزية، مثل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وبنك اليابان المركزي، والبنك المركزي الأوروبي. وتقوم البنوك بعملية خلق النقود عندما تُقرض باقي الأموال التي تتلقاها من المودعين. ومن الممكن استخدام هذه النقود في شراء السلع والخدمات، كما يمكن أن تصب مرة أخرى في النظام المصرفي كوديعة في بنك آخر، يمكنه عندئذ إقراض جانب منها. وقد تتكرر عملية إعادة الإقراض عدة مرات فيما يعرف باسم أثر المُضاعِف. ويتوقف حجم المُضاعِف — أي حجم النقود المخلقة من وديعة مبدئية — على حجم النقود التي يتعين على البنوك الاحتفاظ بها كاحتياطي.

وتقوم البنوك كذلك بإقراض وإعادة تدوير الأموال الزائدة في النظام المالي، كما تقوم بإنشاء الأوراق المالية وتوزيعها وتداولها.

وهناك عدة طرق تلجأ إليها البنوك لكسب المال بجانب احتفاظها بالفرق (فرق سعر الفائدة) بين الفائدة التي تدفعها على الودائع والأموال المقترضة والفائدة التي تقوم بتحصيلها من المقترضين أو على الأوراق المالية في حيازتها. وتستطيع البنوك أن تكسب المال من

- الدخل من الأوراق المالية التي تتداولها؛
- والرسوم على خدمات العملاء، كالحسابات الجارية، والأعمال المصرفية المالية والاستثمارية، وخدمة القروض، وإنشاء المنتجات المالية الأخرى وتوزيعها وبيعها، كصناديق التأمين وصناديق الاستثمار المشترك.

وتكسب البنوك في المتوسط نسبة تتراوح بين ١٪ و٢٪ من أصولها (القروض والأوراق المالية)، وهو ما يعرف بالعائد على أصول البنك.

نقل آثار السياسة النقدية

تضطلع البنوك كذلك بدور أساسي في انتقال آثار السياسة النقدية، وهي واحدة من أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومات في تحقيق النمو الاقتصادي بدون تضخم. فالبنك المركزي يتحكم في عرض النقود على المستوى القومي، بينما تقوم البنوك التجارية بتسهيل تدفق الأموال في الأسواق التي تعمل من خلالها. وعلى المستوى القومي، يمكن للبنوك المركزية تقليص المعروض النقدي أو زيادته عن طريق زيادة الاحتياطي الإلزامي في البنوك أو تخفيضه وكذلك عن طريق شراء الأوراق المالية وبيعها في السوق المفتوحة مع اعتبار البنوك التجارية أهم الأطراف المقابلة في المعاملات. ويمكن للبنوك تقليص المعروض النقدي عن طريق إيداع قدر أكبر من الودائع كاحتياطيات في البنك المركزي أو بزيادة حيازاتها من الأصول السائلة بمختلف أشكالها – التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقدية دون أن يترتب على ذلك سوى تأثير محدود على سعرها. ومن شأن حدوث زيادة حادة في احتياطيات البنوك أو أصولها السائلة — لأي سبب كان — أن يسفر عن وقوع "ضائقة ائتمانية" وذلك بخفض مقدار الأموال المتاحة للبنوك لإقراضها، الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض فيتحمل العملاء تكلفة أكبر للحصول على قدر أقل من موارد البنوك. وقد يتضرر النمو الاقتصادي نتيجة وقوع أي ضائقة ائتمانية.

وقد تفشل البنوك كأي شركات أخرى، لكن فشلها قد يؤدي إلى تداعيات أوسع نطاقا — فيلحق الضرر بالعملاء، والبنوك الأخرى، والمجتمع، والسوق ككل. فمن الممكن تجميد ودائع العملاء، وانفصام علاقات القروض، ومن المحتمل عدم تجديد خطوط الائتمان التي تعتمد عليها دوائر الأعمال في دفع الرواتب والأجور أو الدفع إلى المورِّدين. وإضافة إلى ذلك، فإن فشل بنك واحد يمكن أن يؤدي إلى فشل بنوك أخرى.

وتنشأ مواطن الضعف في البنوك أساسا من ثلاثة مصادر، هي:

- ارتفاع نسبة التمويل قصير الأجل كالحسابات الجارية واتفاقات إعادة الشراء إلى مجموع الودائع. واستخدام معظم الودائع لتمويل القروض الأطول أجلا، التي يصعب تحويلها إلى نقدية بسرعة؛
- وانخفاض نسبة السيولة النقدية إلى الأصول؛
- وانخفاض نسبة رأس المال (الأصول مطروحا منها الخصوم) إلى الأصول.

ويمكن للمودعين والدائنين الآخرين طلب الدفع من الحسابات الجارية واتفاقات إعادة الشراء بشكل فوري تقريبا. فإذا نشأ تصور، عن حق كان أو عن خطأ، بأن أحد البنوك يواجه مشكلات، فمن الممكن أن يلجأ المودعون، خشية ضياع ودائعهم، إلى سحب أموالهم بسرعة كبيرة لدرجة تؤدي إلى سرعة نفاد هذا الجزء الصغير من الأصول السائلة لدى البنك. وخلال مثل هذه الموجات من "موجات السحب الجماعي للودائع المصرفية" قد يتعين على البنك بيع أصول أخرى أطول أجلا وأقل سيولة، محققا خسارة في أغلب الأحيان، من أجل تلبية طلبات السحب. أما إذا كانت الخسائر كبيرة بالقدر الكافي، فمن الممكن أن تتجاوز حجم رأس المال لدى البنك مما يدفعه إلى حالة إعسار.

وتقوم الأعمال المصرفية أساسا على الثقة أو القناعة — أي الإيمان بأن البنك لديه الأموال الكافية للوفاء بالتزاماته. وأي صدع في هذه الثقة يمكن أن يترتب عليه حدوث سحب جماعي للأرصدة واحتمال حدوث فشل مصرفي، وربما يؤدي حتى إلى انهيار مؤسسات تتمتع بالملاءة. وهناك بلدان كثيرة تؤمن على ودائعها ضد أي فشل مصرفي، وقد أوضحت الأزمة الأخيرة أن زيادة استخدام البنوك لمصادر التمويل من الأسواق جعلتها أكثر عرضة لمخاطر موجات السحب الجماعي للأرصدة والمدفوعة بمشاعر المستثمرين مقارنة بموجات السحب الجماعي لأرصدة المودعين.

ضرورة التنظيم

يمثل أمان البنوك وسلامتها مصدر قلق رئيسي على مستوى السياسات العامة، وقد صُممت السياسات الحكومية للحد من حالات الفشل المصرفي وما قد ينجم عنها من حالات ذعر. وفي معظم البلدان، تحتاج البنوك إلى ميثاق لتنفيذ الأنشطة المصرفية ولكي تصبح مؤهلة للاستفادة من التسهيلات الداعمة — مثل قروض الطوارئ من البنك المركزي والضمانات الصريحة لتأمين الودائع المصرفية حتى مبلغ معين. وتخضع البنوك للتنظيم بموجب القوانين السارية في بلدانها الأم كما تخضع عادة للرقابة المنتظمة. وإذا كانت البنوك تمارس نشاطها في الخارج، فقد تخضع كذلك للإجراءات التنظيمية في البلد المضيف. وتتمتع الجهات التنظيمية بصلاحيات واسعة النطاق تسمح لها بالتدخل في البنوك المتعثرة لتقليل الاضطرابات.

أمان البنوك وسلامتها هما مصدر قلق رئيسي على مستوى السياسات العامة، وقد صُممت السياسات الحكومية للحد من حالات الفشل المصرفي وما قد ينجم عنها من حالات ذعر.

وتوضع القواعد التنظيمية عموما للحد من تعرض البنوك لمخاطر الائتمان والأسواق والسيولة وبوجه عام لمخاطر الإعسار (راجع المقال بعنوان "حماية النظام بأكمله" في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). ويتعين على البنوك في الوقت الحالي حيازة قدر أكبر من أسهم رأس المال وبجودة أعلى — في شكل أرباح محتجزة أو رأسمال مدفوع، على سبيل المثال — بغية الوقاية من الخسائر بالمقارنة مع الفترة التي سبقت الأزمة المالية. وعلى البنوك العالمية الكبيرة أن تحتفظ برؤوس أموال أكبر حتى من ذلك لكي تتحمل الآثار المحتملة لفشلها في سياق استقرار النظام المالي العالمي (والمعروفة أيضا بالمخاطر النظامية). وتشترط القواعد التنظيمية كذلك مستويات دنيا من الأصول السائلة لدى البنوك وتحدد مصادر تمويل مستقرة وأطول أجلا.

وتستعرض الجهات التنظيمية الأهمية المتزايدة للمؤسسات التي تقوم بوظائف مشابهة للبنوك لكنها لا تخضع للتنظيم بنفس الأسلوب كالبنوك — المعروفة ببنوك الظل — كما تنظر في البدائل المتاحة لتنظيمها. وقد أظهرت الأزمة المالية الأخيرة الأهمية النسبية لهذه المؤسسات، التي تشمل شركات التمويل والبنوك الاستثمارية وصناديق الاستثمار المشترك في سوق المال. ■

جين غوبات هي اقتصادي أول في إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي.